ملخص تنفيذى

تشهد مصر تغيرات سياسية هامة منذ الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، ومن المتوقع أن تؤدى هذه التطورات إلى تحسن ملموس في كفاءة وشفافية السياسة الاقتصادية مما سيؤثر حتماً على الأحوال المعيشية للمواطنين المصريين. وعلى الرغم من عبور الاقتصاد المصري لأزمتين عالميتين متتاليتين خلال السنوات الخمس الماضية إلا أنه قد نجح فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً، ولكن الظروف الإقتصادية الحالية غير الملائمة على الصعيدين المحلى والعالمى قد أثرت على أداء الاقتصاد المصرى، وحدّت مرحلياً من قدرته على تحقيق معدلات النمو المرجوة.

أهم التطورات:

- شهد **الناتج المحلى الإجمالي الحقيقى تحسناً نسبياً** خلال التسعة شهور الأولى من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ **مسجلاً معدل نمو قدره ٢,٣٪** مقارنة بـ١,٨٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. هذا ويظل **الإنفاق الاستهلاكى الخاص والعام**- والذى يشكل ٩٢,٥٪ من إجمالي الناتج المحلى – هو الدافع الرئيسى في تحقيق النمو الاقتصادى. بينما إرتفع الناتج **المحلى الاجمالى بشكل طفيف ليحقق معدل نمو قدره ٢,٢٪ خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢**، مقارنة بمعدل نمو قدره ٢,٠٪ خلال الربع الثانى من نفس العام المالى، إلا انه يعتبر أقل من المعدل الذى تم تحقيقه خلال الفترة المماثلة من العام المالى السابق والتى يقدر بـ٥,٢٪ ، كما أنه لا يزال دون المعدلات المرجوة لخلق فرص عمل جديدة.

- **تشير نتائج الحساب الختامى المبدئى لموازنة العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى إرتفاع نسبة العجز الكلى للناتج المحلي الإجمالي إلى ١٣,٨٪ ليبلغ ٢٣٩,٩ مليار جنيه، مقارنة بعجز قدره ١٦٦,٧ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.** (جدير بالذكر أن البيانات الأولية لأداء الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ لا تزال مبدئية وقابلة للتعديل لحين الإنتهاء من الحسابات الختامية لأجهزة الدولة).

- **بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع ان يبلغ عجز الموازنة الكلى كنسبة إلى الناتج المحلى ٩,١٪ خلال موازنة العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ ليحقق نحو ١٨٦ مليار جنيه.**

- **ارتفعت نسبة الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة** لتصل إلى **٨٣,٤ ٪ من الناتج المحلى فى نهاية يونيو ٢٠١٣** مسجلاً ١٤٤٦,٦ مليار جنيه مقارنة بـ١١٥٥,٣ مليار جنيه فى نهاية مارس من العام الماضى.

- **شهد رصيد الدين الخارجى فى نهاية شهر مارس ٢٠١٣ استقراراً نسبياً اذا ما قورن برصيد شهر ديسمبر ٢٠١٢، بينما سجل ارتفاعاً ملحوظاً اذا ما قورن برصيد شهر مارس ٢٠١٢**، حيث ارتفع رصيد الدين الخارجى بنسبة ١٤,٨٪ ليبلغ ٣٨,٤ مليار دولار (١٥٪ من الناتج المحلى) مقارنة بـ٣٣,٤ مليار دولار (١٣,١٪ من الناتج المحلى) فى مارس ٢٠١٢. ويمكن تفسير هذه الزيادة الملحوظة فى رصيد الدين الخارجى بشكل أساسى نتيجة ارتفاع رصيد الدين غير الحكومى فى ضوء ورود الوديعة القطرية وقدرها ٤ مليار دولار والتى تم ايداعها فى حساب البنك البنك المركزى خلال الربع الثانى من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢، بالإضافة إلى مبلغ قدره ٢,٥ مليار دولار كتمويل من دولة قطر والذى تم تحويله إلى سندات خزانة خلال الربع الثالث من العام المالى الجارى.

- **استمر معدل النمو السنوي للسيولة المحلية فى الإرتفاع في نهاية مايو ٢٠١٣ ليحقق ١٨,٨٪ مقارنة بمعدل نمو سنوى قدره ١٨,٣٪ فى نهاية ابريل ٢٠١٣** – مدفوعاً بالزيادة فى صافى الأصول المحلية خاصة فى صافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية والائتمان الممنوح للقطاع الخاص. (جدير بالذكر أن البيانات التفصيلية الخاصة بشهر يونيو ٢٠١٣ لا تزال تحت الاعداد).

- **إرتفع معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية بشكل ملحوظ خلال شهر يوليو ٢٠١٣ ليسجل ١٠,٣٪ مقارنة بمتوسط قدره ٨٪ خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٣. كما إرتفع معدل التضخم الأساسي خلال شهر يوليو ٢٠١٣ مسجلاً ٩,١٪ مقارنة بـ٨,٦٪ خلال شهر الشهر السابق.**

- **أعلن البنك المركزي المصري في ٤ سبتمبر ٢٠١٣ عن القيام بعطاء غير دورى بمبلغ ١,٣ مليار دولار وذلك لتلبية احتياجات البنوك الخاصة بتمويل إستيراد السلع الإستراتيجية. ويأتى هذا العطاء الإستثنائى فى إطار متابعة البنك المركزى المصرى لتعاملات سوق الصرف الأجنبى فى مصر والحرص على دعم الجهاز المصرفى لأداء دوره فى خدمة الإقتصاد القومى، كما يهدف هذا العطاء الإستثنائى إلى الحد من السوق السوداء للعملة.**

- **كما أن لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري كانت قد قررت فى إجتماعها بتاريخ ١ أغسطس ٢٠١٣ خفض سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة بواقع ٥٠ نقطة مئوية عند مستوى ٩,٢٥٪ و١٠,٢٥٪ على التوالى، بالإضافة إلى خفض سعر العمليات الرئيسية[1] بواقع ٥٠ نقطة عند مستوى ٩,٧٥٪. وسعر الإئتمان والخصم عند مستوى ٩,٧٥٪.**

- **شهد عجز ميزان المدفوعات تحسناً نسبياً خلال الفترة يوليو – مارس ٢٠١٣/٢٠١٢ حيث بلغ نحو ٢,١ مليار دولار،** مقابل عجز قدره ١١,٢ مليار دولار خلال الفترة يوليو – مارس ٢٠١٢/٢٠١١، بإنخفاض قدره ٨١,٣٪. يرجع هذا التحسن الملحوظ نتيجة تراجع العجز الجارى محققاً ٣,٩ مليار دولار مقابل ٧,١ مليار دولار خلال نفس الفترة في العام المالى السابق (مدفوعاً بالارتفاع الملحوظ فى الايرادات السياحية وارتفاع تحويلات العاملين في الخارج خلال فترة الدراسة)، بالإضافة إلى تحقيق الحساب الرأسمالى والمالى صافى تدفقات للداخل بنحو ٤,٣ مليار دولار مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٢,٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

[1] العمليات الرئيسية للبنك المركزى ستكون إعادة شراء او مزادات الإيداع والتى ستحدد طبقاً لحالة السيولة في السوق.

أولا- معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلى

سجل الناتج المحلى الحقيقى خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ معدل نمو قدره ٢,٣٪ والذى يعتبر تحسناً نسبياً إذا ما قورن بمعدل نمو قدره ١,٨٪ والمحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. ويعد **الإنفاق الاستهلاكى العام** المحفز الرئيسى للنمو الإقتصادى خلال فترة الدراسة، بالإضافة الى الارتفاع الملحوظ فى نمو الصادرات، بينما حال التباطوء الذى شهده كل من معدلات نمو **الإنفاق الاستهلاكى الخاص** والإنفاق الاستثمارى دون الوصول إلى معدلات نمو أعلى خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢. حيث سجل كل من **الإنفاق الاستهلاكى الخاص والعام** معدلات نمو قدرها ٣٪ و٣,٤٪ خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالى ٢٠١٢/ ٢٠١٣ مقارنة بـ ٦,٤٪ و ٣,١٪ على التوالى خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

كما شهدت **الفجوة بين الصادرات والواردات** تحسناً نسبياً خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢، حيث شهدت الصادرات تحسنا ملحوظاً لترتفع إلى ٢,٩٪ خلال فترة الدراسة، مقارنة بانخفاض قدره ١,٣٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. ومن ناحية أخرى، فقد ارتفعت الواردات بنسبة ضئيلة بلغت ١,٤٪ (مقارنة بارتفاع أعلى بكثير قدره ١١٪ خلال نفس الفترة من العام السابق). ومن الجدير بالذكر أن الناتج المحلى الاجمالى بأسعار السوق بالأسعار الثابتة خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٣/٢٠١٢ يقدر بـ١٢٠٢,٣ مليار جنيه (١٣٠٧,١ مليار جنيه بالأسعار الجارية) مقارنة بـ١١٧٥,١ مليار جنيه خلال الفترة يوليو – مارس ٢٠١٢/٢٠١١ (بالأسعار الجارية والثابتة نظراً لتغيير سنة الأساس).

ومن ناحية أخرى، فان معدلات النمو المحققة ما زالت أقل من المعدلات المرجوة نظراً لتأثر الاقتصاد المصرى بتداعيات ثورة ٢٥ يناير، حيث سجل الانفاق الاستثمارى تراجعاً قدره ٤,٦٪ خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالى ٢٠١٢/ ٢٠١٣ مقارنة بنسبة إرتفاع قدرها ٣,٤٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

وتجدر الإشارة الى أن الناتج المحلى الاجمالى قد إرتفع **بشكل طفيف ليحقق** معدل نمو قدره ٢,٢٪ خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢، ، مقارنة بمعدل نمو قدره ٢,٠٪ خلال الربع الثانى من نفس العام المالى، إلا انه إنخفض إذا ما قورن بـ٥,٢٪ والذى تم تحقيقه خلال الفترة المماثلة من العام المالى السابق.

وعلى نحو آخر ، فقد ارتفع معدل نمو **الناتج المحلى الحقيقى بتكلفة عوامل الإنتاج**[٢] **ليسجل ٢,٣**٪ خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢، حيث استمرت بعض القطاعات فى دفع حركة النشاط الاقتصادى، **ومن أهمها** السياحة (معدل نمو حقيقى ١٠,٢٪ مقارنة بانخفاض قدره ١٪ خلال نفس الفترة من العام السابق، كما تبلغ نسبته حوالى ٣,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، وقطاع التشييد والبناء (معدل نمو حقيقى ٦,٦٪، ويبلغ نسبته حوالى ٤,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، قطاع الإتصالات (معدل نمو حقيقى ٥,٤٪، ويبلغ نسبته حوالى ٢,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، قطاع الأنشطة العقارية (معدل نمو حقيقى ٤,٢٪، ويبلغ نسبته حوالى ٢,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى).

[٢] تم حساب معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى بإستخدام ٢٠١٢/٢٠١١ كسنة أساس.

كما شهدت قطاعات أخرى تحسناً ملحوظاً– على الرغم من أن الأداء المحقق لا يزال أقل من المعدلات المرجوة وعلى رأسها قطاع الصناعات التحويلية (معدل نمو حقيقى ٢,٥٪ ، ويبلغ نسبته حوالى ١٥,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى). وعلى نحو آخر، فقد **ساهم الأداء الضعيف لبعض** القطاعات الحيوية فى **تباطؤ معدلات النمو الاقتصادى خلال فترة الدراسة** وعلى رأسها قناة السويس (معدل نمو حقيقى -٤,٢٪، و١,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى) والأنشطة الاستخراجية (معدل نمو حقيقى -٢,٥٪، و١٦,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى).

جدول (١): مساهمة القطاعات الرئيسية فى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

	يوليو- مارس ٢٠١٢/٢٠١١	يوليو- مارس ٢٠١٣/٢٠١٢
اجمالى الناتج المحلى	**١,٩%**	**٢,٣%**
اجمالى القطاع السلعى، ومنه	٠,٦%	٠,٨%
الزراعة والغابات	٠,٥%	٠,٥%
البترول	٠,٠%	-٠,١%
الغاز الطبيعى	-٠,١%	-٠,٣%
الصناعات التحويلية	-٠,١%	٠,٤%
التشييد والبناء	٠,١%	٠,٣%
اجمالى الخدمات الانتاجية، ومنها	**٠,٧%**	**١,٠%**
النقل والتخزين	٠,١%	٠,١%
الاتصالات	٠,١%	٠,١%
قناة السويس	٠,١%	-٠,١%
تجارة الجملة والتجزئة	٠,٢%	٠,٣%
الوساطة المالية	٠,١%	٠,١%
المطاعم والفنادق	٠,٠%	٠,٣%
اجمالى الخدمات الاجتماعية	**٠,٥%**	**٠,٥%**

ثانياً- المؤشرات المالية

(جدير بالذكر أن البيانات الأولية لأداء الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٢/٢٠١٣ لا تزال مبدئية وقابلة للتعديل لحين الإنتهاء من الحسابات الختامية لأجهزة الدولة).

تشير نتائج الحساب الختامى المبدئى لموازنة[٣] **العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢**، إلى إرتفاع نسبة العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالي إلى ١٣,٨٪، ليبلغ ٢٣٩,٩ مليار جنيه، مقارنة بعجز قدره ١٦٦,٧ مليار جنيه خلال العام السابق. ويأتى الإرتفاع الملحوظ فى العجز نتيجة لإرتفاع المصروفات بنسبة فاقت الزيادة فى الإيرادات العامة، بالإضافة إلى ذلك فإن نسبة العجز الأولى إلى الناتج المحلى قد إرتفعت لتصل إلى ٥,٤ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ٤ نقطة مئوية خلال العام السابق.

وجدير بالذكر أن الزيادة المحققة فى المصروفات تأتى نتيجة لإرتفاع ثلاثة أبواب رئيسية؛ أولاً، إرتفاع باب الأجور نتيجة لزيادة المكافآت والإثابة للعاملين بـ٧,٨ مليار جنيه لتصل إلى ٦٠,٥ مليار جنيه، بالإضافة إلى إرتفاع المرتبات الدائمة بـ٣,٤ مليار جنيه لتصل إلى ٢٣,٣ مليار جنيه، وإرتفاع البدلات النوعية

[٣] يشمل قطاع موازنة الحكومة المركزية، والمحليات، والهيئات الخدمية العامة.

بـ٥,٩ مليار جنيه لتصل إلى ١٧ مليار جنيه. ثانيا، إرتفاع باب الفوائد نتيجة لزيادة فوائد سندات البنك المركزى بـ١١ مليار جنيه لتصل الى نحو ٢٢,٢ مليار جنيه خلال عام الدراسة، بالإضافة إلى إرتفاع أذون على الخزانة بـ١٥ مليار جنيه لتصل إلى ٥١,٣ مليار جنيه خلال عام الدراسة، وأخيراً إرتفاع فوئد سندات الخزانة العامة بـ١٢,٤ مليار جنيه لتصل إلى ٣٧,٤ مليار جنيه خلال عم الدراسة. ثالثاً، إرتفاع باب الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية نتيجة لزيادة دعم المواد البترولية بـ٢٤,٥ مليار جنيه لتصل إلى ١٢٠ مليار جنيه، بالإضافة إلى زيادة معاش الضمان الإجتماعى، وزيادة المساهمات فى صناديق المعاشات بـ١٠,٢ مليار جنيه.

وعلى جانب الإيرادات، فقد سجلت جملة الإيرادات ارتفاعاً بلغ ١٣,٥٪ خلال عام الدراسة، لتصل إلى نحو٣٤٤,٦ مليار جنيه مقارنة بـ٣٠٣,٦ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١. ويرجع ذلك إلى إرتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة ٢١٪.

وتشير البيانات التفصيلية إلى أن الإرتفاع فى الإيرادات الضريبية يرجع إلى زيادة المحصل من كافة أبواب الإيرادات الضريبية وبالأخص الضرائب على الدخل والضرائب على الممتلكات بـ٢٩ مليار جنيه و٢٥,٧ مليار جنيه لتحقق ١١٧,٨ مليار جنيه و١٦,٤ مليار جنيه خلال ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ٩١,٢ مليار جنيه و١٣ مليار جنيه على التوالى خلال ٢٠١٢/٢٠١١. بالإضافة إلى الإرتفاع فى الضرائب على السلع والخدمات بـ٩,٨٪ لتسجل ٩٢,٩ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ٨٤,٦ مليار جنيه خلال العام السابق.

ويرجع الإرتفاع المحقق فى حصيلة الضرائب على الدخل بسبب إرتفاع ثلاثة أبواب رئيسية؛ أولاً، إرتفاع الضرائب على الدخول من التوظف بـ٢٣,١٪ لتسجل ٢١,٤ مليار جنيه خلال ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ١٩,٧ مليار جنيه. ثانياً، إرتفاع ضرائب على الدخول بخلاف التوظف بـ١٥,١٪ لتسجل ١١,٩ مليار جنيه خلال ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ٦,٤ مليار جنيه خلال ٢٠١٢/٢٠١٢. ثالثاً، إرتفاع الضرائب على أرباح شركات الأموال بـ٣١,٦٪ لتسجل ٩١,٥ مليار جنيه خلال ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ٧٠ مليار جنيه خلال العام السابق نتيجة لإرتفاع المتحصلات الضريبية من كل من؛ هيئة البترول، قناة السويس، ومن الشركات الأخرى. ويرجع الإرتفاع المحقق فى حصيلة الضرائب على الممتلكات بسبب إرتفاع حصيلة الضريبة على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ٣٣٪ لتحقق نحو ١٨,٣مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ١٣,٢مليار جنيه خلال العام السابق.

ومن ناحية أخرى، حققت الإيرادات غير الضريبية إنخفاضاً قدره ٢,٨٪ خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ نتيجة لإنخفاض المنح من حكومات أجنبية بـ٥٠٪ لتسجل ٤,٧ مليار جنيه خلال ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ٩,٣ مليار جنيه خلال العام السابق.

وعلى الجانب الآخر، فقد سجلت جملة المصروفات خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ إرتفاعا ملحوظاً قدره ٢٣,٧٪ لتصل إلى ٥٨٢,٧ مليار جنيه مقارنة بنحو ٤٧١ مليار جنيه خلال العام المالى السابق. وترجع الزيادة فى المصروفات إلى زيادة الإنفاق فى معظم الأبواب فيما عدا باب شراء السلع والخدمات والذى إنخفض بـ٦,٥٪ ليسجل ٢٥ مليار جنيه خلال ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ٢٦,٨ مليار جنيه خلال العام السابق، وذلك نتيجة لإنخفاض شراء الخدمات بـ٣,٧٪ لتسجل ١١,٦ مليار جنيه خلال ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ١١ مليار جنيه خلال العام السابق.

بينما إرتفعت الأجور و تعويضات العاملين بـ١٤,٨٪ لتسجل حوالى ١٤١ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ١٢٢,٨ مليار جنيه خلال العام السابق. كذلك إرتفعت مدفوعات الفوائد (والتى تمثل حوالى ٢٥,٢٪ من إجمالي المصروفات) خلال عام الدراسة بـ٤٠,٧٪ لتسجل حوالى ١٤٧مليار جنيه مقارنة بـ١٠٤ مليار جنيه خلال العام السابق. كما سجل باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية (والذى يمثل حوالى ٣٣,٨٪ من إجمالى المصروفات) إرتفاعاً بـ٣١٪ ليصل إلى ١٩٧ مليار جنيه مقارنة بـ١٥٠,٢ مليار جنيه خلال العام السابق. هذا وقد إرتفع كل من المصروفات الأخرى، وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ١٢,٥٪، و٦٪ ليسجلا ٣٤,٦ مليار جنيه و٣٨,١ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ٣٠,٨ مليار جنيه و٣٥,٩ مليار جنيه على التوالى خلال العام السابق.

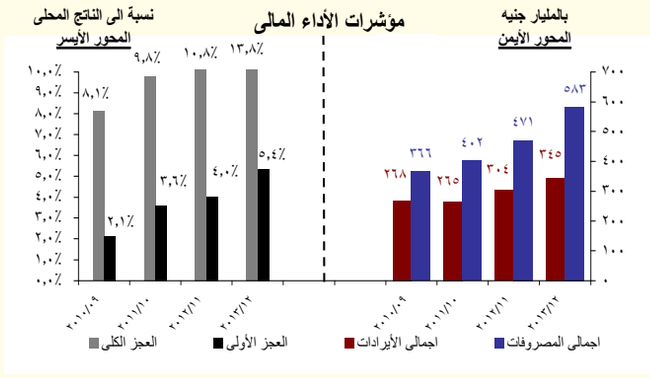

ثالثاً- الدين المحلى

يتم عرض **بيانات الدين المحلى** الصادرة عن وزارة المالية طبقاً لثلاث مستويات تجميعية[٤] مختلفة هى: الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة، والدين المحلى للحكومة العامة, والدين العام المحلى[٥].

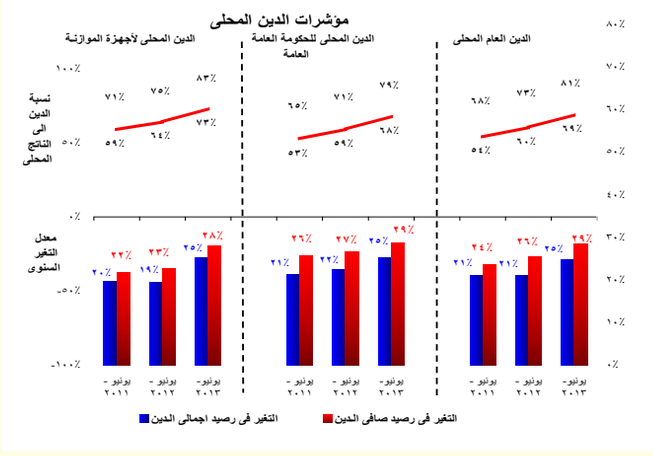

وتشير البيانات الصادرة حديثاً إلى ارتفاع نسبة الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلى فى نهاية يونيو ٢٠١٣ إلى ٨٣,٤٪ ليسجل ١٤٤٦,٩ مليار جنيه مقارنة بـ١١٥٥,٣ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٢ (٧٤,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى). كما سجل صافى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة نحو ١٢٦٩,٣ مليار جنيه (٧٣,٢٪ من الناتج المحلى

[٤] تعكس أرصدة الدين المجمع على المستويات الثلاث الدين المستحق على الوحدات المعنية بعد طرح قيمة الدين الداخلى فيما بينهم.

[٥] يشمل الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة أرصدة الدين المستحقة على وحدات الجهاز الإدارى، وحدات الإدارة المحلية، و الهيئات الخدمية. ويتضمن الدين المحلى للحكومة العامة أرصدة الدين المجمع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة و بنك الاستثمار القومى و صناديق التأمين الاجتماعى. أما بالنسبة للدين العام المحلى فيشمل أرصدة الدين المحلى المجمع لكل من الحكومة العامة و الهيئات الاقتصادية.

الإجمالى) مقارنة بـ٩٩٠,٥ مليار جنيه فى نهاية مارس ٢٠١٢ (٦٤,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى). وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة المحققة فى رصيد الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة فى نهاية يونيو ٢٠١٣ ترجع فى الأساس إلى زيادة إصدارات أذون وسندات الخزانة ليصل رصيد كل منهما إلى ٤٢٥,٨ مليار جنيه و٣١٥,٥ مليار جنيه على التوالى مقارنة بـ ٤٠٨,٦ مليار جنيه و٢٧٠,٦ مليار جنيه فى نهاية مارس ٢٠١٢ وذلك فى ضوء زيادة الاحتياجات التمويلية للدولة.

كما بلغ إجمالى الدين المحلى للحكومة العامة ١٣٥٩,١ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٣ (٧٨,٣٪ من الناتج المحلى) مقابل ١٠٨٧,٩ مليار جنيه (٧٠,٥٪ من الناتج المحلى) فى نهاية يونيو ٢٠١٢. كما بلغ صافى الدين المحلى للحكومة العامة ١١٧٣,٢ مليار جنيه (٦٧,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقابل ٩١٤,٧ مليار جنيه (٥٩,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى) فى نهاية يونيو ٢٠١٢. وقد نتج الإرتفاع المحقق فى رصيد الدين المحلى للحكومة العامة فى نهاية يونيو ٢٠١٣ عن إرتفاع الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة بالإضافة إلى ارتفاع مديونية بنك الاستثمار القومى بما يقرب من ٣,٣ مليار جنيه ليصل إلى ١٩٢,٢ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٣.

أما عن إجمالى الدين العام المحلى فقد بلغ ١٤٠٤,٧ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٣ (٨١٪ من الناتج المحلى) مقابل ١١٢٩ مليار جنيه (٧٣,٢٪ من الناتج المحلى) فى نهاية يونيو ٢٠١٢. وبلغ صافى الدين العام المحلى ١١٩٢,٨ مليار جنيه (٦٨,٨٪ من الناتج المحلى) مقابل ٩٣٠,٩ مليار جنيه (٦٠,٤٪ من الناتج المحلى) فى نهاية يونيو ٢٠١٢. وترجع االزيادة المحققة فى رصيد إجمالى الدين العام المحلى فى الأساس إلى إرتفاع الدين المجمع للحكومة العامة بـ٢٧١ مليار جنيه ليصل الى ١٣٥٩,١ مليار جنيه، بالاضافة الى ارتفاع رصيد الدين المستحق على الهيئات الإقتصادية بحوالى ٣,١ مليار جنيه ليصل إلى ١٠٨,٦ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٣.

وقد ارتفعت مدفوعات خدمة الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة للدولة فى نهاية يونيو ٢٠١٣ بحوالى ٦٦,١٪ لتصل إلى حوالى ٢٠٣,٢ مليار جنيه مقارنـة بـ١٢٢,٣مليار جنيه فى نهاية نفس الفترة من العام السابق.

كما ارتفع المتوسط المرجح لآجال أذون وسندات الخزانة فى نهاية يونيو ٢٠١٣ ليسجل ١,٣ سنة مقارنة بـ١,١ فى يونيو ٢٠١٢، بينما ارتفع متوسط سعر الفائدة المستحق على رصيد الدين فى نهاية يونيو ٢٠١٣ ليصل إلى ١٣,٢٤٪ مقارنة بـ١٥,٥٪ فى نهاية يونيو ٢٠١٢.

شهدت مؤشرات الدين الخارجى فى مارس ٢٠١٣ استقراراً نسبياً مقارنة بشهر ديسمبر ٢٠١٢، بينما سجلت ارتفاعاً كبيراً مقارنة بشهر مارس من العام السابق. فقد ارتفع رصيد الدين الخارجى بنسبة ١٤,٨٪ ليسجل ٣٨,٤ مليار دولار فى مارس ٢٠١٣ (١٥٪ من الناتج المحلى) مقارنة بـ ٣٣,٤ مليار دولار (١٣,١٪ من الناتج المحلى) فى مارس ٢٠١٢. ويمكن تفسير هذه الزيادة الملحوظة فى رصيد الدين الخارجى بشكل أساسى نتيجة ارتفاع رصيد الدين غير الحكومى فى ضوء ورود الوديعة القطرية وقدرها ٤ مليار دولار والتى تم ايداعها فى حساب البنك البنك المركزى خلال الربع الثانى من العام المالى ٢٠١٢/٢٠١٣، بالإضافة إلى مبلغ قدره ٢,٥ مليار دولار كتمويل من دولة قطر والذى تم تحويله إلى سندات خزانة خلال الربع الثالث من العام المالى الجارى.

ومن ناحية أخرى، فقد ارتفع رصيد الدين الحكومى الخارجى ارتفاعاً طفيفاً بنسبة ١٪ ليبلغ ٢٥,٩ مليار دولار (٦٧,١٪ من رصيد الدين الخارجى) فى مارس ٢٠١٣ مقارنة بـ٢٥,٤ مليار دولار (٧٦,٢٪ من رصيد الدين الخارجى) خلال شهر مارس ٢٠١٢[٦].

رابعاً- التطورات النقدية

(تجدر الإشارة إلى أن البيانات التفصيلية الخاصة بشهر يونيو ٢٠١٣ لم يتم نشرها حتى تاريخه)

على صعيد التطورات النقدية، فقد حقق معدل النمو الشهرى للسيولة المحلية خلال شهر مايو ٢٠١٣ معدل نمو قدره ١,٢٪ ليصل إلى ١٢٦٨,٥ مليار جنيه، مقارنة بـ١٢٥٢,٩ مليار جنيه خلال شهر ابريل ٢٠١٣. وبالنسبة لمعدلات النمو السنوية، فقد استمر معدل النمو السنوى لإجمالى السيولة المحلية فى الارتفاع ليبلغ نحو ١٨,٨٪ فى نهاية شهر مايو ٢٠١٣، مقارنة بإرتفاع قدره ٧,٤٪ فى نهاية مايو ٢٠١٢. فعلى جانب الأصول، لا يزال الإقتراض الحكومي (من خلال التسهيلات الائتمانية وإصدار أذون وسندات الخزانة) بالإضافة إلى نمو المطلوبات من القطاع الخاص، هما المحركان الرئيسيان وراء النمو في إجمالي السيولة المحلية.

أما على **جانب الإلتزامات**، فترجع الزيادة فى معدلات النمو السنوية للسيولة المحلية إلى ارتفاع معدل النمو السنوى لأشباه النقود محققاً ١٦,٧٪ ليسجل ٩٣٦,٨ مليار جنيه فى نهاية مايو ٢٠١٣، مقارنة بنمو قدره ٧٪ فى نهاية مايو ٢٠١٢، ويمكن تفسير ذلك بشكل أساسى نتيجة إرتفاع الودائع تحت الطلب بالعملة الأجنبية بنحو ٢١,٨٪ خلال شهر الدراسة، بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق معدل النمو السنوى للنقود ارتفاعاً ملحوظاً ليصل إلى ٢٥,٤٪ ليسجل بذلك رصيد النقود نحو ٣٣١,٨ مليار جنيه فى نهاية مايو ٢٠١٣، مقارنة بمعدل نمو سنوي قدره ٨,٤٪ فى نهاية مايو ٢٠١٢. ومن الجدير بالذكر أن النمو المحقق فى النقود يرجع فى الأساس إلى الإرتفاع الملحوظ فى معدل النمو السنوي للودائع الجارية بالعملة المحلية ليصل إلى ٢٩,٧٪ خلال شهر الدراسة محققاً ١٠٠,٢ مليار جنيه، مقابل ٠,٨٪ فى نهاية شهر مايو ٢٠١٢، وذلك فى ضوء ارتفاع نسبة النمو السنوية لكل من ودائع القطاع الخاص والقطاع العائلى ليسجلا ٤٩,٩٪ و١٩,٢٪ على التوالى، مقابل -٦٪ و١٠,٩٪ فى مايو ٢٠١٢ على التوالى.

وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية، فقد بدأت أرصدة صافي الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفى فى اظهار بعض علالمات الانتعاش خلال شهر مايو ٢٠١٣ لتسجل معدل نمو شهرى قدره ١٢٪ فى حين استمر معدل النمو السنوى فى التراجع محققا انكماشاً قدرهً ١٤٪ ليبلغ حوالى ١٣٥,٤ مليار جنيه فى نهاية شهر مايو ٢٠١٣. كما ايضاً شهد صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزى نمواً شهرياً قدره ١٣,٧٪، فى حين استمر معدل النمو السنوى فى التراجع، حيث بلغت نسبة التراجع السنوى نحو ٤٣,٢٪ خلال العام المنتهي في مايو ٢٠١٣ ليبلغ بذلك ٤٢,٨ مليار جنيه. ومن ناحية أخرى، فقد حقق صافى الأصول الأجنبية لدى البنوك الأخرى معدل نمو شهرى قدره ٤,٨٪ ليصل إلى

٦ قام البنك المركزي المصري بمراجعة أساس تبويب الدين الخارجي اعتباراً من بيانات الدين لشهر سبتمبر ٢٠٠٨. وقد نتج عن إعادة تبويب الدين زيادة المديونية الخارجية الحكومية بنحو ٤,٣ مليار دولار دون تأثير فى جملة الدين (والتي تغيرت فقط نتيجة الحركة الطبيعية لصافى حركة الاقراض والسداد). وطبقاً للمعالجة الجديدة، فقد تم إعادة تبويب الديون المعاد إقراضها ضمن الدين الخارجى للحكومة المركزية ووحدات الحكم المحلى بدلاً من مديونيات «القطاعات الأخرى». وحتى تاريخه فلا توجد بيانات تخص الفترات السابقة حسب التبويب الجديد.

٩٢,٦ مليار جنيه خلال السنة المنتهية في مايو ٢٠١٣، فى حين حقق معدل النمو السنوى ١٢,٧٪.

وعلى الجانب الآخر، فقد حقق رصيد صافى الأصول المحلية للجهاز المصرفي معدل نمو سنوى قدره ٢٤,٥٪ فى نهاية شهر مايو ٢٠١٣ ليصل بذلك إلى ١١٣٣,١ مليار جنيه، مقارنة بـ٢٢,٨٪ خلال مايو ٢٠١٢، وذلك فى ضوء تحقيق صافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية لمعدل نمو سنوي قدره ٣٨,٧٪، مقارنة بمعدل نمو سنوى قدره ٢٩,٩٪ خلال نفس الشهر من العام السابق. وجدير بالذكر أن النمو فى صافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية كان قد ساهم بحوالي ١٠٨,٩٪ من نمو السيولة المحلية في نهاية مايو ٢٠١٣ مسجلاً ٧٨٣,٦ مليار جنيه.

بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق معدل النمو السنوي للائتمان الممنوح للقطاع الخاص ارتفاعاً قدره ١٠٪ في نهاية شهر مايو ٢٠١٣ ليصل بذلك إلى ٤٩٢,٨ مليار جنيه مقارنة بمعدل نمو قدره ٧,٣٪ فى نهاية شهر مايو ٢٠١٢. ويرجع الارتفاع فى معدل النمو السنوي للائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الزيادة الملحوظة فى معدل النمو السنوي للائتمان الممنوح للقطاع العائلى بنسبة ١٣,٧٪. ومن الجدير بالذكر أن معدل النمو السنوي للإئتمان الممنوح لقطاع الأعمال العام قد سجل ٤,١٪ فى نهاية شهر الدراسة محققاً ٤٣,٨ مليار جنيه، مقابل معدل نمو قدره ٢٧٪ خلال شهر مايو ٢٠١٢.

استقر رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزى المصري عند ١٨,٩١ مليار دولار في نهاية شهر اغسطس ٢٠١٣، حيث ارتفع بحوالى ٣٠ مليون دولار فقط عن الشهر السابق، ويرجع ذلك إلى الأداء الايجابى فى الدخل بالعملات الأجنبية بالاضافة إلى انخفاض أسعار الواردات حيث زادت قوة العملة. ومن الجدير بالذكر أن رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزى المصري قد حقق أعلى مستوى له فى يوليو ٢٠١٣ ليصل بذلك إلى ١٨,٨٨ مليار دولار منذ نوفمبر ٢٠١١ والذى قد بلغ ٢٠,١ مليار دولار. وتجدر الاشارة إلى أن مصر قد حصلت على تمويل خارجى بحوالى ٤ مليار دولار من كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات – حيث تم ورود ٢ مليار دولار من كل دولة فى صورة ودائع بدون فائدة – بالإضافة إلى هبة بحوالى مليون دولار من دولة الإمارات.

ومن ناحية أخرى، فقد ارتفع معدل النمو السنوى لجملة الودائع لدى الجهاز المصرفي (بخلاف البنك المركزي المصري) بشكلٍ ملحوظ ليحقق نحو ١٥,٧٪ فى نهاية مايو ٢٠١٣ مسجلاً ١١٦٩,٦ مليار جنيه مقارنة مقارنة بـ٦,٢٪ خلال مايو ٢٠١٢. هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالى الودائع بحوالى ٨٩,٤٪.

ومن ناحية أخرى فقد ارتفع معدل النمو السنوى لإجمالى أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك (بخلاف البنك المركزي) ليحقق ٨,٦٪ فى نهاية مايو ٢٠١٣ مقارنة بـ٦,٧٪ خلال مايو ٢٠١٢، ليصل بذلك إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى ٥٤٥,٦ مليار جنيه. وبالرجوع إلى التفاصيل، يلاحظ أن النمو السنوى لجملة الإقراض للقطاع غير الحكومى قد سجل نحو ٨,٦٪ ليبلغ ٥١٠,٢ مليار جنيه فى نهاية مايو ٢٠١٣. فى حين ارتفع أيضاً معدل النمو السنوى لجملة الإقراض للقطاع الحكومى محققاً ٨,٦٪ ليبلغ نحو ٣٥,٥ مليار جنيه فى نهاية مايو ٢٠١٣. هذا وقد تراجعت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة المحلية لتسجل ٤٣,٧٪ في نهاية مايو ٢٠١٣، مقارنة بـ٤٧,١٪ خلال نفس الشهر من العام السابق. كما انخفضت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملات الأجنبية على أساس سنوى لتبلغ نحو ٥٥,٥٪ خلال مايو ٢٠١٣ مقابل ٥٧,٨٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.

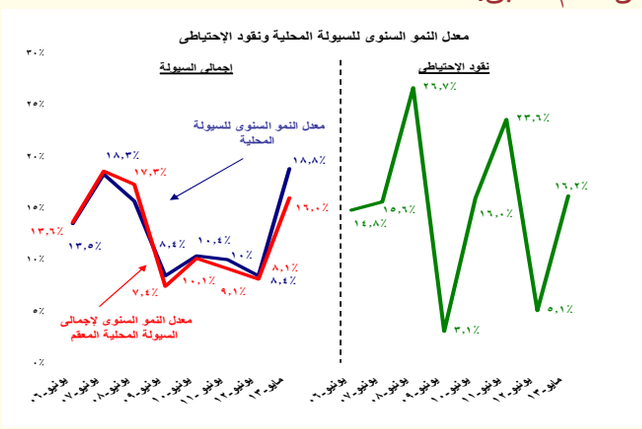

وفيما يخص معدلات الدولرة، فقد استقرت معدلات الدولرة في جملة السيولة المحلية للشهر الثالث على التوالى عند ١٧,٨٪ خلال شهر مايو ٢٠١٣ فى حين ارتفعت اذا ما قورنت بـ١٧,٣٪ خلال مايو ٢٠١٢. وفى نفس الوقت، فقد ارتفعت معدلات الدولرة في الودائع خلال شهر مايو ٢٠١٣ لتسجل نحو ٢٤,٨٪ مقارنة بـ٢٤,٦٪ خلال الشهر السابق و٢٤٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.

خامساً- تطورات الأسعار

إرتفع معدل التضخم السنوى[٧] لحضر الجمهورية بشكل ملحوظ خلال شهر يوليو ٢٠١٣ ليسجل نحو ١٠,٣٪ مقارنة بمتوسط قدره ٨٪ خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٣، ومقارنة بمعدل تضخم أقل قدره ٦,٤٪ المحقق خلال شهر يوليو ٢٠١٢. بينما إرتفع أيضاً معدل التضخم السنوى لإجمالى الجمهورية مسجلاً ١١,٥٪ خلال شهر يوليو ٢٠١٣ مقارنة بـ٨,٧٪ خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٣، ومقارنة بـ٦,٣٪ خلال شهر يوليو ٢٠١٢.

ويأتى الإرتفاع المحقق فى معدل التضخم كمحصلة لإرتفاع معدل التضخم السنوى لمجموعة "الطعام والشراب" (أكبر الأوزان مساهمة فى معدل التضخم العام). وذلك فى ضوء زيادة الضغوط التضخمية المصاحبة لشهر رمضان وإرتفاع الطلب على المواد الغذائية، بالإضافة الى أثر فترة الأساس. كما إرتفعت معدلات التضخم السنوى لمجموعات "المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود" (الوزن النسبى ١٧,٧ ٪)، و"الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة" (الوزن النسبى ٣,٦٪)، و"الثقافة والترفيه" (الوزن النسبى ٢,٠٪)، مما فاق أثر إنخفاض معدلات التضخم السنوية لبعض المجموعات الأخرى ومنها؛ "الرعاية الصحية"(الوزن النسبى ٥,٩٪)، و" المطاعم والفنادق" (الوزن النسبى ٤,٢ ٪)، و"السلع والخدمات المتنوعة" (الوزن النسبى ٣,٤٪).

[٧] قام الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء باستحداث سلسلة جديدة للارقام القياسية لأسعار المستهلكين بدءاً من أغسطس ٢٠١٠ ، وذلك باستخدام شهر يناير ٢٠١٠ كشهر أساس للسلسلة الجديدة، بالإضافة إلى استخدام أوزان جديدة للمجموعات السلعية الرئيسية مستخرجة فى ضوء نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

وعلى نحو آخر، فقد إستقر معدل التضخم الشهرى عند ٠,٩٪ خلال شهر يوليو ٢٠١٣ للشهر الثانى على التوالى، ولكنه إرتفاع مقارنة بـ٠,٤٪ خلال شهر يوليو من العام السابق.

ووفقاً للتقرير الصادر عن البنك المركزى، فقد إرتفع معدل التضخم السنوى الأساسي خلال شهر يوليو ٢٠١٣ ليسجل ٩,١٪ مقارنة بـ٨,٦٪ خلال الشهر السابق[٨] ومقارنة بـ٦,٣٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.

وفيما يخص مؤشر أسعار المنتجين، فقد إرتفع معدل التضخم السنوى مسجلاً ٨,٩٪ خلال شهر يوليو ٢٠١٣ مقارنة بـ ٨,٤٪ خلال الشهر السابق، ومقارنة بمتوسط إنخفاض قدره ١,٣ خلال الخمس شهور الأولى من عام ٢٠١٣. وعلى نحو أخر، فقد إرتفع معدل التضخم الشهرى لأسعار المنتجين ليسجل ٢,٣٪ خلال شهر يوليو ٢٠١٣ مقارنة بـ١,٥٪ خلال الشهر السابق.

جدير بالذكر أن البنك المركزي المصري كان قد أعلن في ٤ سبتمبر ٢٠١٣ عن القيام بعطاء غير دورى بمبلغ ١,٣ مليار دولار وذلك لتلبية احتياجات البنوك الخاصة بتمويل إستيراد السلع الإستراتيجية. ويأتى هذا العطاء الإستثنائى فى إطار متابعة البنك المركزى المصرى لتعاملات سوق الصرف الأجنبى فى مصر والحرص على دعم الجهاز المصرفى لأداء دوره فى خدمة الإقتصاد القومى، كما يهدف هذا العطاء الإستثنائى إلى الحد من السوق السوداء للعملة.

كما كانت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري قد قررت فى إجتماعها بتاريخ ١ أغسطس ٢٠١٣ خفض سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة بواقع ٥٠ نقطة عند مستوى ٩,٢٥٪ و١٠,٢٥٪ على التوالى، بالإضافة إلى خفض سعر العمليات الرئيسية[٩] بواقع ٥٠ نقطة عند مستوى ٩,٧٥٪، وسعر الإئتمان والخصم عند مستوى ٩,٧٥٪.

وقد أوضحت اللجنة أن هذا القرار جاء فى ضوء تغير توازنات؛ إرتفاع المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم من ناحية، والتباطؤ فى نمو الناتج المحلى من ناحية اخرى، نتيجة لإستمرار نمو الناتج المحلى بمعدلات أقل من المعدل الاقصى (Potential Output) منذ عام ٢٠١١. وتجدر الإشارة إلى أن المخاطر التصاعدية المحيطة بالتضخم ترجع إلى تزايد معدلات التضخم العام والأساسى خلال الشهور السابقة؛ مدعومة بالأساس بإرتفاع أسعار بعض السلع الغذائية. بينما، يرجع تباطؤ نمو الناتج المحلى خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠١٣/٢٠١٢ نتيجة لضعف أداء قطاع الصناعات التحويلية، مما فاق أثر بوادر التعافى فى كل من قطاع التشييد والبناء والسياحة. وبناء عليه، وفى ضوء تغير توازنات المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم والنمو للناتج المحلى الإجمالى قررت لجنة السياسة النقدية خفض معدلات العائد لدى البنك المركزى المصرى.

[٨] مؤشر التضخم الاساسي (Core Inflation) مشتق من الرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين مستبعداً منه بعض السلع التى تتأثر بصدمات مؤقتة من جانب العرض (الخضراوات والفاكهة وتمثل ٦,٩٪ من السلة السلعية للمستهلكين) بالإضافة إلى بعض السلع التى تتحدد أسعارها إدارياً (وتمثل ١٨,٧٪ من السلة السلعية للمستهلكين)، وجدير بالذكر أن معدل التضخم الأساسي لا يعتبر بديلاً عن معدل التضخم لأسعار المستهلكين ولكنه مؤشر توضيحى وتكميلى.

[٩] العمليات الرئيسية للبنك المركزى ستكون إعادة شراء أو مزادات الإيداع والتى ستحدد طبقاً لحالة السيولة في السوق.

سادساً- المعاملات مع القطاع الخارجى

تشير بيانات **القطاع الخارجى** الخاصة بالفترة يوليو- مارس ٢٠١٣/٢٠١٢ - المنشورة من قبل البنك المركزى- إلى تراجع عجز ميزان المدفوعات بشكل ملحوظ ليبلغ نحو ٢,١ مليار دولار، محققاً بذلك انخفاض قدره ٨١,٣٪ عن العجز الكلى المحقق خلال الفترة يوليو – مارس من العام المالي السابق والذى بلغ ١١,٢ مليار دولار. ويمكن ارجاع هذا التحسن النسبي الممثل في انخفاض العجز الكلى المحقق خلال فترة الدراسة إلي انخفاض عجز ميزان المعاملات الجارية بـ٤٥٪ (نتيجة إرتفاع تحويلات العاملين بالخارج بحوالي ٨٪ بالمقارنة بنفس الفترة خلال العام المالى السابق، كما شهدت ايرادات السياحة تحسن ملحوظ حيث ارتفعت بنسبة قدرها ١٤٪ خلال فترة الدراسة).بالإضافة الى ذلك، فقد حقق الحساب الرأسمالى والمالى صافى تدفقات للداخل بنحو ٤,٣ مليار دولار مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٢,٧ مليار دولار، بينما سجل بند "السهو والخطأ" صافى تدفقات للخارج بنحو ٢,٥ مليار دولار.

جدول (٢): المؤشرات الرئيسية الخاصة بميزان المدفوعات

(مليون دولار)

	يوليو- مارس ٢٠١٢/٢٠١١	يوليو- مارس ٢٠١٣/٢٠١٢	نسبة التغير
الميزان التجارى	-٢٤،٤٧٥	-٢٣،٨١٧	-٣٪
الصادرات	١٩،١٢١	١٩،٨١٩	٤٪
بترولى	٨،٨٥١	٩،٤٤٧	٧٪
غير بترولى	١٠،٢٦٩	١٠،٣٧٢	١٪
الواردات	-٤٣،٥٩٦	-٤٣،٦٣٧	٠,١٪
الخدمات (صافى)	٤،٠٦٠	٥،٥١٤	٣٦٪
المتحصلات	١٥،٦٠٧	١٧،٢٦٨	١١٪
المدفوعات	١١،٥٤٨	١١،٧٥٤	٢٪
المتحصلات الجارية	٤٨،٠٦٥	٥١،٥٠٤	٧٪
المدفوعات الجارية	٥٥،١٤٣	٥٥،٣٩١	٠,٤٪
الميزان الجارى	-٧،٠٧٩	-٣،٨٨٧	-٤٥٪
ميزان المعاملات الرأسمالية	-٢،٧٢٠	٤،٢٧٤	٢٥٧٪
الحساب الرأسمالى	-٧٩	-٦٣	-٢٠٪
الحساب المالى	-٢،٦٤٢	٤،٣٣٧	٢٦٤٪
تدفقات الاستثمارات المباشرة فى مصر (صافى)	١،١٦٦	١،٣٧٦	١٨٪
صافى تدفقات محفظة الأوراق المالية فى مصر	-٤،٥٦٩	-٧٩١	-٨٣٪
الميزان الكلى	-١١،١٧١	-٢،٠٩٠	-٨١٪

انخفض عجز الميزان التجارى بـ٣٪ ليحقق عجزاً قدره ٢٣,٨ مليار دولار خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٣/٢٠١٢، مقابل نحو ٢٤,٥ مليار دولار خلال يوليو – مارس ٢٠١٢/٢٠١١. ويرجع ذلك إلى ارتفاع حصيلة الصادرات السلعية بنحو ٤٪ لتسجل حوالى ١٩,٨ مليار دولار، مقابل ١٩,١ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، وبالرجوع إلى التفاصيل، يمكن تفسير الانخفاض الطفيف في العجز التجاري إلى ارتفاع الصادرات من السلع البترولية بنسبة بلغت ٧٪ لتبلغ حوالى ٩,٤ مليار دولار خلال فترة الدراسة مقابل ٨,٩ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. كما ارتفعت الصادرات من السلع غير البترولية بشكل طفيف لتحقق نحو ١٠,٤ مليار دولار في مقابل ١٠,٣ مليار دولار خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٢/٢٠١١. وجدير بالذكر أن الصادرات من السلع غير البترولية قد احتلت المركز الثاني كأهم مصادر الموارد الجارية بالنقد الأجنبي بنسبة ٢٠,١٪ من جملة الموارد. بينما استقرت الواردات السلعية خلال فترة الدراسة بشكل نسبي لتسجل نحو ٤٣,٦ مليار دولار (١٥,٨٪ من الناتج المحلي) مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق.

وبناء علي ما سبق، فقد ارتفعت معدلات تغطية الصادرات إلى الواردات خلال التسعة أشهر الأولي من العام المالي الجارى لتحقق نحو ٤٥,٤٪ مقابل ٤٣,٩٪ خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٢/٢٠١١.

أما عن الميزان الخدمى، فقد ارتفع الفائض الكلى المحقق خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٣/٢٠١٢ ليسجل نحو ٥,٥ مليار دولار (ما يعادل ١,٦٪ من الناتج المحلى) مقابل ٤,١ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. و قد إرتفعت جملة المتحصلات الخدمية لتصل إلى ١٧,٣ مليار دولار وذلك فى ضوء إرتفاع كل من حصيلة النقل والإيرادات السياحية وكل من المتحصلات الحكومية و المتحصلات الأخرى. وجدير بالذكر، أن الإيرادات من المتحصلات السياحية قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً بنحو ١٤٪ خلال فترة الدراسة لتحقق نحو ٨,١ مليار دولار مقابل ٧,١ مليار دولار خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٢/٢٠١١. وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية نجد أن عدد الليالى السياحية قد ارتفع بـ١٤,١٪ ليصل إلى ١١٤,٦ مليون ليلة خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ١٠٠,٤ مليون ليلة خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وجدير بالذكر أيضاً أن عدد السياح الوافدين خلال فترة الدراسة وصل إلى ٩,٢ مليون سائح، مقابل ٨,٢ مليون سائح خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. و جدير بالذكر أن متوسط عدد الليالى السياحية حقق أعلى مستوى تم تسجيله مقارنة بنفس الفترة خلال الثلاث سنوات السابقة، حيث سجل معدل قدره ١٢,٥٪ خلال الفترة يوليو – مارس ٢٠١٣/٢٠١٢، مقارنة بمعدلات تقدر بـ١٢,٢٪ و١٠,٦٪ و١٠٪ خلال الفترات المماثلة من الأعوام ٢٠١٢/٢٠١١ و٢٠١١/٢٠١٠ و٢٠١٠/٢٠٠٩ على التوالى.

كما ارتفعت أيضاً قيمة الإيرادات من النقل بـ٤٪ لتصل إلى ٦,٧ مليار دولار نتيجة لارتفاع متحصلات شركة الملاحة والطيران المصرية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت المتحصلات الحكومية خلال فترة الدراسة لتصل إلى ٣٤٨ مليون دولار مقابل ١٩٦ مليون دولار خلال فترة المقارنة، في حين انخفضت عائدات قناة السويس بـ٤٪ لتحقق حوالي ٣,٨ مليار دولار مقابل ٣,٩ مليار دولار خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٢/٢٠١١ . وجدير بالذكر أيضاً ارتفاع المتحصلات الأخرى لتبلغ ٢ مليار دولار مقارنة بـ١,٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

وعلى الجانب الآخر، فقد ارتفعت المدفوعات الخدمية بـ٢٪ لتحقق حوالى ١١,٨ مليار دولار خلال الفترة يوليو – مارس ٢٠١٣/٢٠١٢، مقارنة بـ١١,٥ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق ويرجع ذلك إلى إرتفاع المدفوعات عن النقل والسياحة بـ٣٢,٢٪ و١٠٪ على التوالى لتسجل ١,٣ مليار دولار و٢,١ مليار دولار. وبالاضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت المدفوعات الأخرى بـ٩,١٪ لتسجل ٣ مليار دولار مقارنة بـ٢,٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. بينما إنخفضت قيمة المدفوعات عن الاستثمار خلال فترة الدراسة بـ١٠٪ لتحقق ٤,٥ مليار دولار. كما انخفضت مدفوعات الحكومة بـ٣,٨٪ لتسجل ٨٨١ مليون دولار.

شهدت التحويلات الخاصة ارتفاعاً بنسبة ٨٪ لتصل الى نحو ١٣,٨ مليار دولار خلال يوليو - مارس ٢٠١٣/٢٠١٢، مقارنة بـ١٢,٨ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وجدير بالذكر أن التحويلات الخاصة إحتلت المركز الأول كأهم مصادر الموارد الجارية بالنقد الأجنبى خلال فترة الدراسة حيث تمثل حوالى ٢٦,٨٪ من جملة الموارد. كما ارتفعت التحويلات الرسمية خلال فترة الدراسة لتحقق ٠,٦ مليار دولار مقارنة بـ٠,٥٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد ترتب على ما سبق زيادة المتحصلات الجارية بـ٧,٢٪ لتحقق ٥١,٥ مليار دولار، فى حين ارتفعت المدفوعات الجارية بـ٠,٤٪ فقط لتحقق نحو ٥٥,٤ مليار دولار. وقد أدت تلك التطورات إلى ارتفاع نسبة تغطية المتحصلات الجارية إلى المدفوعات الجارية (شاملة صافى التحويلات الخاصة والرسمية) لتسجل ٩٣٪ مقارنة بنحو ٨٧,٢٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

وقد ترتب على ما سبق ذكره انخفاض ملحوظ في عجز الميزان الجارى بحوالى ٤٥٪ ليصل إلى ٣,٩ مليار دولار خلال الفترة يوليو – مارس ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بعجز قدره ٧,١ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

ومن ناحية اخرى، فقد حقق الميزان الرأسمالى والمالى صافى تدفقات للداخل خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٣/٢٠١٢ بنحو ٤,٣ مليار دولار (١,٥٪ من الناتج المحلى)، مقابل صافى تدفقات للخارج بحوالى ٢,٧ مليار دولار (١,١٪ من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. **ويأتى ذلك نتيجة تحقيق الإستثمارات الأخرى صافى تدفقات للداخل** بقيمة ٣,٨ مليار دولار مقابل ١,١ مليار دولار صافى تدفقات للداخل خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٢/٢٠١١، حيث سجل بند خصوم أخرى صافى تدفقات للداخل بحوالى ٣,٤ مليار دولار نتيجة ورود مبلغ قدره ٤ مليار دولار وذلك فى صورة ودائع من دولة قطر، والذي تم تسجيله تحت بند البنك المركزي المصري (خصوم أخري).كما سجل صافى **تدفقات الاستثمار المباشر إلى مصر** تدفقات للداخل بنحو ١,٤ مليار دولار (٠,٥٪ من الناتج المحلى) مقابل صافى تدفقات للداخل بنحو ١,٢ مليار دولار خلال يوليو – مارس ٢٠١٢/٢٠١١. بينما حققت الإستثمارات فى محفظة الأوراق المالية فى مصر تراجعاً ملحوظاً فى صافى التدفقات للخارج لتسجل نحو ٠,٨ مليار دولار فقط (٠,٣٪ من الناتج المحلى، حيث تراجعت بـ٨٢,٧٪ خلال فترة الدراسة) مقابل صافى تدفقات للخارج بقيمة أعلى بكثير بنحو ٤,٦ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (١,٨٪ من الناتج المحلى). و يمكن تفسير ذلك في ضوء انخفاض صافى مبيعات الأجانب لأذون الخزانة والسندات المصرية بشكل كبير لتحقق نحو ١٤,٧ مليون دولار فقط خلال فترة الدراسة مقابل ٣٩٠٠ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

وأخيراً فقد سجل بند السهو والخطأ خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٣/٢٠١٢ صافى تدفقات للخارج بنحو ٢,٥ مليار دولار مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ١,٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

سابعاً- تطورات سوق المال

أما عن **تطورات سوق رأس المال المحلى**، فقد استقر مؤشر EGX ٣٠ خلال شهر اغسطس ٢٠١٣ مع تراجع طفيف بـ٥٧ نقطة فقط ليصل إلى ٥٢٦٨ نقطة مقارنة بمستواه المحقق فى يوليو ٢٠١٣ والذى بلغ ٥٣٢٥ نقطة، ويرجع ذلك إلى تزايد القلق والخوف من الهجوم العسكري على سوريا. وفى نفس الوقت، فقد استقر أيضاً رأس المال السوقي خلال شهر الدراسة ليسجل ٣٥٥ مليار جنيه (١٧,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، مقارنة برصيد أعلى قدره ٣٥٧ مليار دولار خلال الشهر السابق.